الصناعة المصرية

أحرز وزير الصناعة د . ابراهيم فوزى فى مرمى رجال الصناعة فى ملتقاهم الأول الذى رعاه كل من وزارة الصناعة والأهرام الاقتصادى .. أحرز هدفا عندما طرح اقتراحا مؤداه أن يشترى رجال الصناعة المصريين أحد البنوك المعروضة للبيع بدلا من انشاء بنك جديد والعمل فى المشروعات الناجحة التى

تعطى عائدات سريعة .

ويبدو أن د . ابراهيم فوزى - فيما تصور - كان يخطط عندما طرح ما طرحه
أن يغلق باب الجدل والنقاش حول وفى قضية التصدير
وخدماته التى غالبا تقع على عاتق الدولة واجهزتها الرسمية .

غير أن نظيره وزير الصناعة السابق المهندس محمد عبد الوهاب دعا إلى مراجعة دقيقة مستندا الى

أن القدرة التصديرية الصناعية لاتتجاوز ٢ مليار جنيه
وهذا دليل غير قابل للطعن ويجزم بان القدرة
الابداعية الوطنية ضعيفة جدا

ولم تسلم الدولة واجهزتها خلال جلسات « الملتقى الأول لرجال الصناعة الاربع

على الرغم من تاكيدات وزير الصناعة د . إبراهيم بان الحركة بين الحكومة ورجال الصناعة تسير فى الاتجاه الصحيح . وانه بمعدل بطىء لم تسلم الدولة من سهام رجال الصناعة والتى كان بعض منها مكتوبا عليه « سياسات الاغراق وصناعة الدواجن » و« المطالبة بالعمل فى ظل عناصر تكلفة مماثلة للمنافس

الاجنبى » و« احتكار بعض شركات قطاع الاعمال العام » لبعض القطاعات التجارية و « ضريبة المبيعات وآثارها الجانبية » .. والتفاصيل فيما يلى :

وتحديات المستقبل

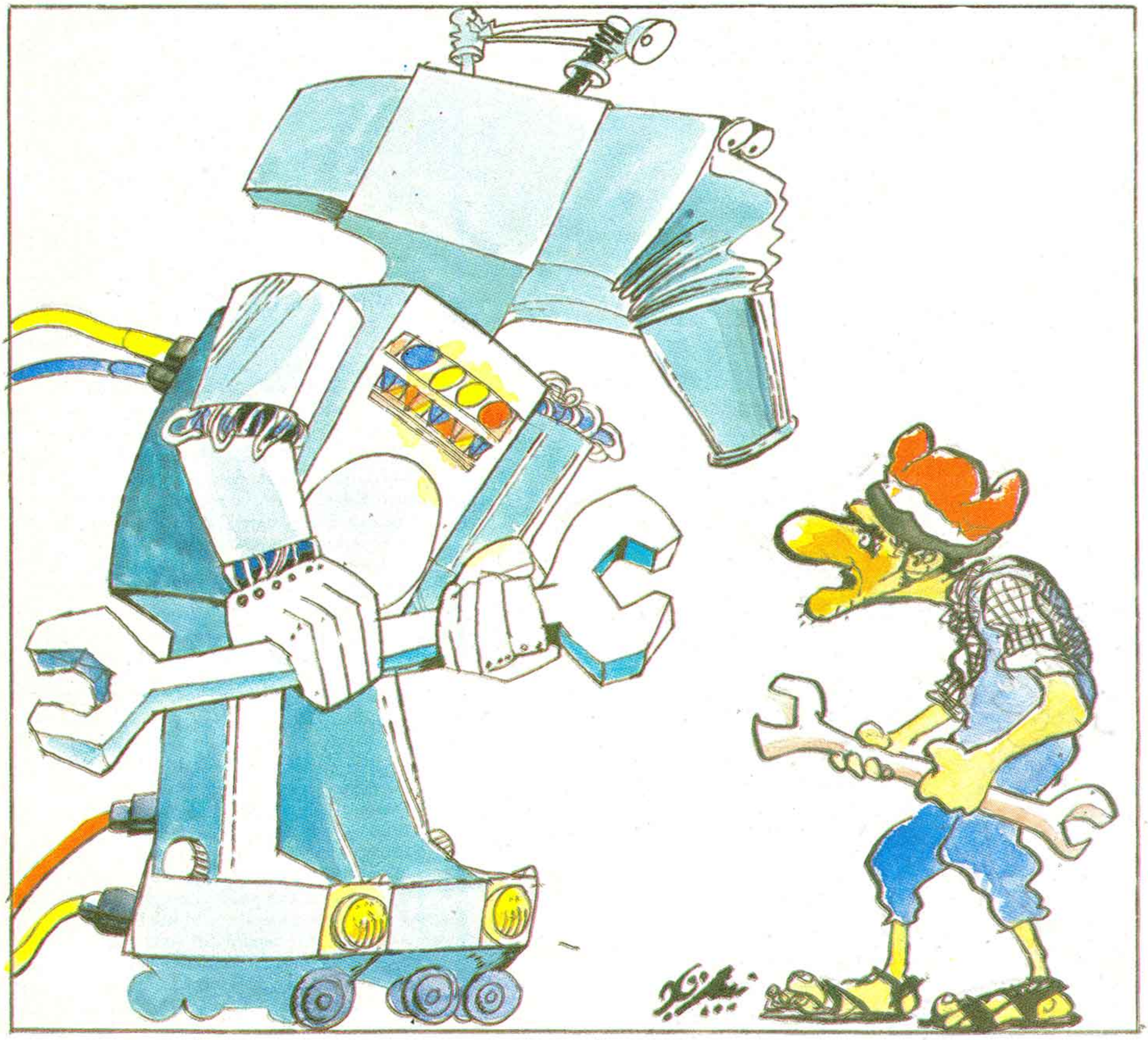

الصناعة المصرية وتحديات المستقبل

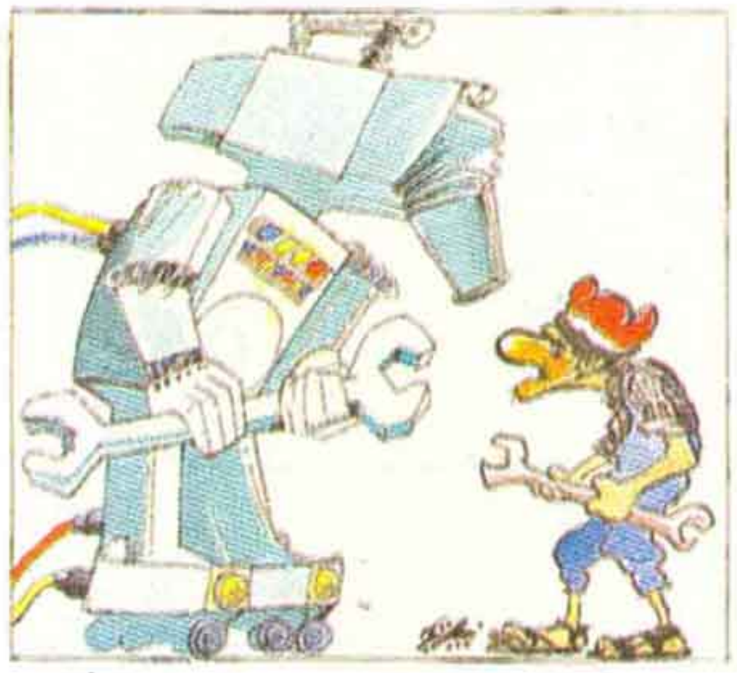

وفى كلمة عصام رفعت رئيس تحرير الأهرام الاقتصادى بالجلسة الافتتاحية اشار الى ان الندوة تضم التجمع الذى يمثل ثروة مصر الصناعية ومستقبلها فى الصناعة والاستثمار والانتاج ، ومواجهة تحديات المستقبل فى المرحلة القادمة ، وان الفكرة الاساسية لهذه الندوة هى مناقشة هموم الصناعة من خبراء ورجال الصناعة والتوصل الى نتائج ايجابية لمواجهة المشاكل الصناعية ولقاء المسئولين مع رجال الصناعة والوصول الى تصور لمستقبل افضل للصناعة لكل من قطاعى الأعمال العام والخاص وبحث قضية التصدير ومشكلة الجات وتحرير الاقتصاد المصرى ومشكلة البطالة وزيادة عملية التنمية .

وأشار الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة والثروة المعدنية الى ان كل المصريين حريصون على نمو الصناعة افقيا بزيادة المنتجات وانه فى المستقبل لابد من ايجاد سوق للمنتجات المصرية محليا وعربيا وعالميا رغم المنافسة الشديدة للمنتجات العالمية لذا الأمر يتطلب تحسين جودة المنتجات المصرية حيث كانت الشركات سابقا تهتم بالسوق المحلية لتصريف الانتاج وتعيير الموقف لتهتم الشركات المحلية والعالمية الان بالسوق المحلية والعالمية وفى نفس الوقت اصبحت تهتم ايضا بمقاييس الجودة الشاملة للمنشأة نفسها بالاضافة الى خبرة العمالة والادارة المصرية لتتيح لنفسها الجودة المطلوبة للمنتجات ولابد ان يساير ذلك سعر المنتج الذى سيكون مرتفعا بالتالى ولكن لايجب ان يزيد السعر عما يحتمل السوق المحلى أو العالمى وهذا مايجرى بحثه على مستويات مختلفة فى الوقت الحالى .

موقع الصناعة المصرية على خريطة المتغيراتنظرة على الماضى

كان موضوع الجلسة الأولى للندوة عن موقع الصناعة المصرية على خريطة المتغيرات وقال المهندس فؤاد ابو زغلة وزير الصناعة السابقة ورئيس لجنة الصناعة بالحزب انة اذا كان لنا ان نخطط للمستقبل فإنه لابد من القاء نظرة على الماضى الصناعى وأوضح انه تم الاهتمام بالصناعة حتى اصبح القطاع الصناعى رائد حتى بدأ التأميم وكان هذا هو الخطأ الأكبر فظهرت التناقضات الكبيرة فى ١١٦ شركة هى عماد القطاع العام ولابد من الاشارة الى الاتحاد الاشتراكى وتدخلاته وايضا عدم تدخل الادارات فى تحديد الاسعار حتى اصبح الأمر يحتاج الى تغيير أو تطوير فمثلا شركة الحديد والصلب لم تعد منتجاتها تصلح للمجابهة وتنتج منتجات لاتوافق احتياجات السوق فلم تلحق بالتكنولوجيا العالمية فى الوقت الذى بدأ فيه القطاع الخاص ينشط ويصدر والسؤال هل يستطيع القطاع العام ان يتطور وينتج بالمعدات القديمة ما يواجه الانتاج العالمى الجديد ؟ والاجابة انه لابد من التطوير والتحديث .

حل المشكلة الصناعية فى التصدير والتطور التكنولوجى

وكان المتحدث الرئيسى فى الجلسة الأولى المهندس محمد عبد الوهاب وزير الصناعة السابق الذى حدد موقع الصناعة المصرية على خريطة التغيرات الدولية والأقليمية . فمن الناحية الاقليمية قال نجد إسرائيل وايران وتركيا فى خريطة الشرق الأوسط الصناعية والسمة الرئيسية للمرحلة القادمة هى التعاون الدولى ولابد ان ننظر الى الوضع الحالى المصرى حتى نحدد أهدافنا واحتياجاتنا وماهو ممكن الان والوضع الحالى انه لدينا صناعة الاحلال محل الواردات وهذا الخطأ يؤدى الاستمرار فيه الى ضياع الطموح ويجب دراسة مايحتاج اليه السوق لقيام صناعة ماحتى تحل محل الواردات ولكن الخطأ أن ننشىء المشروع على أساس الاحلال فقط والدول التى نمت أجادت منتجاتها بالسوق المحلى ثم اتجهت لتنمية قدراتها للمنافسة ثم التوجه للعالمية ويجب علينا ايضا ان ننظر الى السوق المحلى انه جزء من السوق العالمى ولابد لنا ان تعترف بأنة لابد من قدر من الحماية للصناعة الوطنية باسلوب معين لدعم المشروع وقدراته التصديرية ومنح فترة حماية تمكنها من التطور والتقدم وان هناك تشوه فى المنظومة الصناعية ناتج من اننا نحاول منافسة من يعطينا التكنولوجيا والمعرفة ويجب ان نراجع أنفسنا فى المزايا التنافسية فى مواجهة المشروعات وان تكون لنا القدرة الابداعية وهى ضعيفة فى مصر حيث الصناعة لدينا مستوردة ونريد الان ان تكون الصناعة مصرية فى التصميم والتنفيذ تعتمد على البحث والتطوير تؤدى الى انتاج جديد متميز حيث بالنظر الى حجم الدولة ٥٧ مليون نسمة والقدرة التصديرية الصناعية ٢ مليار دولار فقط وهو رقم ضعيف للغاية بالقياس للدول الاخرى وحل المشكلة الصناعية هى التصدير بالدخول الى عصر التطور التكنولوجى وهناك تشوه اخر لدينا فإن القدرة البحثية لدى مصر كبيرة جدا للغاية ولكن ليس لديها علاقة بخطوط الانتاج ولابد من خطة تحفيزية للتطوير التكنولوجى وللدولة ايضا دور واضح لتنمية هذه القدارات وهذا ضرورى للغاية وليس هناك بديل فالمتغيرات الاقليمية هامة ومؤثرة جدا وقد حدث تطور كبير فى مصر منذ عام ١٩٧٠ وتكاد تكون الدولة الوحيدة الصناعية فى المنطقة فى هذه الفترة الان الدول المحيطة اقامت صناعاتها بعيدا عن التسوهات واصبح التنافس داخل دول الأقليم ولاتزال الدولة الأولى فى المنطقة بعد ان اضيفت للخريطة ايران واسرائيل وقبل ان نتطور لابد ان نحدد دور مصر فى التعاون الاقليمى الذى سوف يستند على المساندات الاجنبية من حيث التمويل الذى لابد ان يكون موجها فالدول المانحة سوف تتحدد وجهة التمويل ويكون دور الدولة هو وضع الحوافز لتنمية القدرات الابداعية الصناعية فى مصر لرفع العبء عن الصناعة لتركيز جهودها فى الانتاج وهذا شىء ضرورى وليس له بديل ، وبالنظر الى المتغيرات الاقليمية حولنا نجد انه قد حدث تغير كبير بالنسبة للدول العربية فقد اصبح لها صناعات قامت بعيدا عن التنسيق والتعاون ولذا جاءت ضعيفة واصبح التنافس بينها سلبى مما اخر التقدم الصناعى وزادت الفجوة فى السوق العالمى وقد ادخل التعاون الدولى الاقليمى عنصر اسرائيل بدون حساسية وقال انه يجب ان يكون معلوما ان تبعية الصناعة المصرية هى سمة اى تبعية لدول اخرى اما اسرائيل فهى مشاركة وليست تابعة ويجب ان يكون مفهوما اننا لن نستطيع ان تميز فى كل ما ننتجه ولكن تستطيع ان نتفق فيما بيننا على الصناعات التى لنا فيها ميزة نسبية ثم وضع الحوافز والالتزام بالتطوير والبحث حتى يكون لنا الثقل التكنولوجى ثم تطويرة بعد ذلك اعتمادا على المزايا النسبية للصناعات المصرية مركزين على القطاع العام والخاص معا .

يجب ان نحسن استخدام الاحتياطى النقدى

أكد الدكتور محيى الدين الغريب رئيس الهيئة العامة للاستثمار انه بالنسبة لـ ١٥ مليار دولار التى توافرت من بيع حجم كبير من الدولارات ونقلت الودائع من الدولارات الى الجنيه المصرى

○ د . محمد هلال تطبيق واعى ونظام موحد لاصول ونظام التوحيد القياسى

للاستفادة من سعر الفائدة الذى وصل الى ١٧ ٪ ثم هبط مرة اخرى بعد ذلك الى ١٢,٥ ٪ ومازال الفارق كبير بين الجنيه والدولار فى سعر الفائدة وثبت سعر الجنيه لمدة سنتين مضت ومازال هناك عدم اقتناع بأننا دولة نامية نملك ١٥ مليار دولار لاول مرة ويجب ان نحسن استغلال هذا المبلغ حيث انه مبلغ اضافى وليس غطاء للعمله ومن المفروض ان يخصص لاحتمالات الطوارىء لتغيير سعر الجنيه والكوارث المفاجئة او نقص الصادرات فمثلا يخصص خمسة مليارات منه لذلك ولتطوير بعض المشروعات الداخلية جزء اخر إذن ليس مفهوما ان تودع المبالغ هذه فى بنوك امريكا حيث يعنى ذلك وضع الاقتصاد المصرى فى يد امريكا حيث تستغل هذا المبلغ فى تسديد عجزها الذى تجاوز اربعة الاف مليار دولار ايضا العرب او دعوا فى امريكا ٧٥٠ مليار دولار ويمكن تخيل الصورة فى حاله ايداع العرب لهذه المبالغ فى البنوك حيث تزدهر الصناعة ويتقاضون عن ودائعهم نفس العائد الذى يتقاضونه من بنوك امريكا ولكن هناك مشكلة عدم الاطمئنان للاوضاع العربية مع عدم سهولة نقل رؤوس الاموال والافراد والسلع والخدمات والعملات بينهم الا انه هناك بعض الدول العربية لديها القدرة على امتصاص مثل هذه المبالغ فى مشروعاتها ويمكن فى حالة تشغيل المبالغ المودعه فى امريكا عمل مشروعات كبيرة دون اللجوء للقطاع الخاص فى تمويل المشروعات الكبيرة ودون ان تتأثر كفاءته وتشجيع القطاع الخاص وعمل مؤسسات ضخمة مثل مشروعات بنك مصر ، وايضا من الناحية السياسية خطأ حيث يمكن تجميد هذه الارصده مثل ماحدث مع العراق وليبيا ودول اخرى وعدم السماح بسحب مبالغ كبيرة دفعه واحدة لكى تظل الدولة خاضعه للاقتصاد الاجنبى وتحركاته مثل مايحدث مع السعودية الان ، ويجب سحب جزء من هذه المبالغ لدعم الصناعات وانشاء المشروعات على الاقل لاحتواء ازمة البطالة فى مصر وزيادة غطاء العملة ايضا .

التغيير ضرورة وهدف

كان موضوع التغيير ضرورة وهدف الذى اثير بالجلسة الثانية واشار الدكتور نادر رياض الى ان التغيير ضرورة وهدف وأوضح ان التغيير موجود ومفروض بسبب وجود المنافسة المفتوحة والتكنولوجيا الجديدة وان الجودة اليوم سوف ولابد ان تتعامل مع التغيير بعد ذلك كضرورة فرضت عليها وقد يستعصى تخطى هذه العقبة بعد ذلك ويمكن ان تكون صناعة السيارات نموذجا لهذا ويجب بحث تكلفة التغيير وتكلفة عدم الاتيان به حيث سوف نجد أن نجاح دورة يترتب عليه نجاح الدورة التالية بينما عدم التغيير سوف يؤدى الى السالب باستمرار ثم بالنظر الى ادوات التغيير وتكلفتها سوف نجد أن يجب النظر الى الموارد البشرية لتوفير الضمانات والوسائل لينشأ الجيل الجديد نشأة قوية صحيحة وهذا فى حد ذاته استثمار لمورد هام اما داخل المؤسسة الصناعية فان التنمية البشرية مسؤلية المؤسسة لدفع العاملين لأعلى ويكون التدريب سياسة ثابته كوسيلة فعاله للارتقاء وتدنى التكلفة نتيجة الفاقد والتالف لتدنى مستوى العمالة حيث يكون فى النهاية أن المنتج الردىء يعود على الصناعة بالضرر ثم هناك تطوير التعليم الفنى والهندسى ليناسب احتياجات الصناعة الجديدة ويتطلب التغيير الانضباط الصناعى والمهنى بالالتزام بالمواصفات القياسية العمالية حتى يكون فى مجابهة المنافسات العالمية حتى تصل الصناعة الى مرحلة الابتكار والتطوير وهى ضرورة حتمية فى وضع ثورة المعلومات فى الاعتبار دائما وانه يجب تواجد مصر الصناعى فى مجالات تتفوق فيها ويجب الاشتراك فى المعارض الدولية حيث تكتسب الخبرات والتكنولوجيا الحديثة التى تعود الى التغيير الحتمى الصناعى .

● وكان تعليق المهندس فؤاد ابو زغلة عن الصناعة المصرية فى هذا الاطار انها قد حققت طفرة كبيرة خلال العشر السنوات الاخيرة ورغم انه كانت هناك ثغرات الا انه اصبح هناك صناعات تصدر لدول كبرى مثل النسيج والسيراميك لانجلترا والمانيا وننافس صناعاتهما هناك وايضا صناعة السيارات التى نشأ الى جوارها صناعات اخرى تغذيها عندما بدأنا انتاج عربات النقل الصغيرة وظهرت ايجابيات واضحة فى هذا لمجال الا انه لابد ان نعترف بأننا سوف نكون فى موقف صعب فى المستقبل اذا لم نتطور ، وهناك اتفاقية الجات وباختصار فان فتح كافة الاسواق مع السلع للمنافسة مع الغاء نظام الحصص والغاء الدعم وهذا يعنى ان هناك بعض الصناعات لديها قدر من الاطمئنان نتيجة لحصص تصديرها ومع تطبيق الاتفاقية يلغى هذا وتدخل المنتجات الى المنافسة المفتوحة امام منتجات العالم ولابد ايضا من بورصة القطن وتعمل بالاسعار العالمية وهكذا ستكون تكلفتها عاليه اذا لابد ان يخرج الغزل من مصانعه بسعر مناسب

الصناعة المصرية وتحديات المستقبل

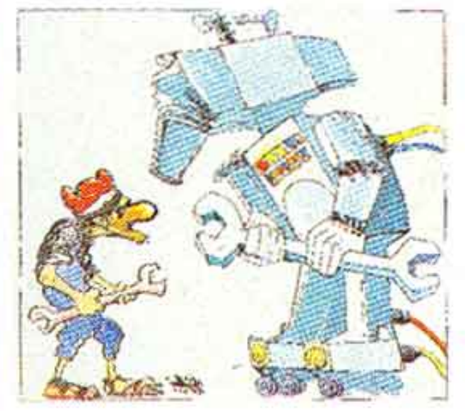

○ ردود فعل رجال الصناعة خلال الجلسات الملتقى كانت متباينة

وجودة مناسبة لتخرج صناعة النسيج ايضا بنفس الكفاءة العالية اذا لابد من خفض تكلفة الانتاج ومراجعة كل عناصرها بما فيها اسعار الطاقة التى يجب ان تكون اسعارها منافسة وموحدة للجميع .

ثم تحدث عن التكنولوجيا بسنغافورة واشار ان لديها مركزا للتكنولوجيا بارك مجمعه ومتكاملة بالاضافة الى مر ز تكنولوجيا المعلومات لخدمة الصناعة المحلية وعندنا فى مصر توجد المراكز تمنح شهادات الماجستير والدكتوراه ويجب تطبيق هذه الدراسات والبحوث وربطها بتطوير الصناعة حتى يمكن انطلاق البحث والتطوير فى الصناعة فى اتجاه واحد وربط كل ذلك باسلوب علمى .

١٠ ٪ من ميزانية البحث العلمى تنفق على البحوث

وتحدث الدكتور امين مبارك رئيس الجلسة واشار الى ان ماينفق على المراكز البحثية فى مصر مبالغ بسيطة جدا لاتزيد عن ١٠ ٪ من الميزانية المخصصة لهذه المراكز والباقى ينفق فى اجور موظفين فى الوقت الذى تنفق فيه بعض الدول ٣ ٪ من دخلها القومى على البحث العلمى والتطوير ولابد من الاهتمام بالمراكز العلمية والبحثية من حيث الانفاق .

واشار فؤاد اسكندر وزير الهجرة السابق الى ان مايعوق الانطلاق فى الصناعة هو التشريع ليعطى الصناعة دور غير تقليدى لمسايرة المنافسة الاقليمية والتعاون الدولى واوضح انه لابد من التعاون الاقليمى ايضا .

دور مصر العربى

وتحدث صلاح خليل رئيس لجنة غزة اريحا واشار الى اهمية مصر فى التعاون العربى واهمية التكنولوجيا فى المرحلة القادمة .

○ اهمية السوق العربية المشتركة

كما نادى محمد حسنى عبد الرحمن رئيس مصلحة الرقابة الصناعية باحياء السوق العربية المشتركة .

التصدير مقياس التطور

● واشار محمد الخطيب رئيس الهيئة العربية للتصنيع الى انه يمكن قياس التقدم الصناعى ومدى الاحتياج لتطوير الصناعة بمقياس حقيقى على ان تكون المنتجات قابلة للتصدير ومواجهة المنافسة العالمية . ■

لابد ان يكون لنا استراتيجية عامة

عن فتح باب الاستيراد واثره على المنتجات المصرية قال محمد ابو العينين رئيس مجلس ادارة شركة سيراميكا كليوباترا ان له مزايا كما له عيوب وسوف يترك انعكاساته على الصناعة ففى البداية كانت الصناعة للاحلال محل الواردات وتخصيص نسبة للتصدير حيث يواجع به الصناعة العالمية ومنافستها والجودة والسعر وتكون الصناعة فى هذه الحالة فى خطر حيث المنافسة شديدة من جميع اوجهها وللمواجهة بالطريقة العملية بدراسة التكاليف للانتاج وجودة المنتج والمواصفات القياسية ومدى مساهمته فى السوق الخارجية وتواجدة فيها بقدراته وهدف لرفع مستوى انتاجية المصنع والعامل حيث فتح باب التجارة الخارجية قد يقتل بعض الصناعات غير المستعدة لهذا النوع من المنافسة ، اما بالنسبة لاتفاقية الجات فان المعالم لم تتضح بعد وهى حريصة لفتح الاستيراد بدون قيود او حصص ويجب النظر الى ان كل سلعة لها معاملة معينة ومثلا السلع الزراعية عند رفع الدعم عنها سوف تتاثر وسيرتفع سعرها ولذا يجب ان يكون لدينا استراتيجية عامة تحدد ما يجب استيراده او تصنيعه محليا واسعارها والتكلفة ثم الانطلاق الى التصدير والجانب الاخر هو مايتعلق بالاتفاقيات التى ستتم لحماية براءات الاختراع والثروات الفكرية والتكنولوجيا الحديثة ، وهناك فى الاتفاقية بالنسبة للمنتجات الزراعية فان هناك تعويضا فى صورة منح او منتجات قد تعوض البلاد المتضررة من الاتفاقية والذى لايمكن حسابه هو الضرر الذى يصيب البلاد النامية نتيجة حماية براءات الاختراع والاجراءات التى تتم لذلك للبلاد المنتجة اذن سيتم التحكم فى السعر تماما والمنتج الذى يتم فى البلاد النامية وسعره وكميته ايضا . اما التكنولوجيا والبحوث فقد وقع عبء التكلفة على الصناعة ورفع تكلفة الصناعة فلابد من استراتيجية لمواجهة الاتحادات العالمية وتكون محددة المعالم للمنتجات الزراعية والصناعية والخدمية من حيث الحجم والمكان والاستثمارات والاحصائيات والمعلومات كل هذا يدرس جيدا لتحديد الهدف المطلوب ومد وقت الوصول اليه قبل انتهاء فترة السماح .

○ مائدة الحكومة ضمت وزير الصناعة والبترول ورئيس هيئة الاستثمار

مطالب صنّاع مصر

زينب ابراهيم

لاشك أن الصناعة تقوم اساسا على الصناع فإن صحت الصناعة صح الصناع وإن صح الصناع صحت الصناعة ولذلك فهى المجال الرئيسى للتنمية الاقتصادية .

وقد فرضته المتغيرات الاقتصادية العالمية نفسها وبقوة على الجميع وخاصة دول العالم النامى ومن بينها مصر التى جعلتها هذه التغيرات تهرول فى اتجاه التغيير نحو الراسمالية حتى قبل أن تستعد الاستعداد الكافى لمواجهة هذا التغيير ولذلك فالوقت ليس فى صالح مصر الأن لانه رغم التناقضات الظاهرية بين دول العالم المتقدم إلا أن الاستراتيجية الواحدة تجمعهم وتتمثل فى المصالح المشتركة لكل القوى الاقتصادية العالمية .

وقد ادت هذه الهرولة المفروضة علينا إلى عدم وجود الوقت الكافى الذى يمكننا من الاستفادة القصوى من الاستثمارات الضخمة للقطاع العام وإلى عدم تمكن القطاع الخاص المصرى من بناء تراكمات راسمالية تمكنه من شراء هذه الاستثمارات ولذلك فكما يؤكد دائما الرئيس مبارك يؤكد ايضا صناع مصر على ضرورة بيع شركات قطاع الأعمال العام بنظام الأسهم وليس بنظام الاستثمار المباشر أو الشراء بنظام تسليم المفتاح .

ويطالب صناع مصر ايضا الهيئات والمنظمات الدولية التى تعمل لصالح الدول الراسمالية بضرورة الفهم الشامل لقضية الصناعة المصرية وظروفها خاصة وان معدل التغيير فى شهر الآن يساوى معدل التغيير فى عشر سنوات فى الماضى كما أن المزايا لم تعد تكفى الأن لجذب الاستثمارات حيث أن كل الدول تتنافس لجذب المستثمرين بطرق مختلفة .

ويطالب صناع مصر بثلاث مجموعات من المطالب وبأن يكون معدل تلبيه هذه المطالب أسرع مما يحدث الأن وتتمثل فى ضرورة الحماية من المنافسة غير العادلة مع الصناعة الأجنبية وتشمل التهريب الكامل للصناعات الأجنبية المنتشرة الأن فى معظم شوارع مصر التجارية بجانب التهرب الجزئى ويتمثل فى الفواتير الوهمية التى لا تعكس قيمة هذه الصناعات كان هذا هو محور الجلسة الثالثة .

[الهرولة فى اتجاه الرأسمالية]

وكانت الجلسة الثالثة للملتقى الفكرى الاول لرجال الصناعة عن الاختيار الامثل لسلع التصدير ، وقد رأس هذه الجلسة عصام رفعت رئيس تحرير الاهرام الاقتصادى وكان المتحدث الرئيسى فيها محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية او رئيس « اتحاد صناع مصر » وهو اللقب الذى يريده حيث ان الصناعة تقوم اساسا على الصناع .. ان صح الصناع صحت الصناعة .

قال : انا من اكثر المتفائلين بمستقبل الصناعة المصرية وهى المجال الرئيسى الذى يمكن التوسع فيه لتحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر حيث ان موسع الزراعة الافقى والرأسى محدود بفعل عوامل لادخل لنا فيها واحتمالات نجاح السياحة وارد ايضا ولكنها لاتستطيع توفير نصف مليون فرصة عمل جديدة كالتى توفرها الصناعة ولذلك فالسياحة ليست هى المحرك الرئيسى للتنمية الاقتصادية المصرية .

واضاف محمد فريد خميس . ان الوقت ليس فى صالح مصر فحتى وقت قريب كان هناك معسكران اقتصاديان فى العالم اندحر معسكر منهم واصبح يوجد معسكر رأسمالى وحيد تقوده الولايات المتحدة الامريكية ويشمل ايضا المجموعة الاوروبية واليابان ورغم التناقضات الثانوية بين اعضاء هذا المعسكر الرأسمالى فى المصالح الا ان الاستراتيجية والهدف الواحد يجمعهما وهو الرأسمالية ولذلك فالكل يهرول فى اتجاه واحد وهو المصلحة لكل القوى الاقتصادية فى العالم الرأسمالى .

وبالرغم من ان التحرر الاقتصادى هو الاختيار الأمثل لمصر وغيرها من الدول التى تأخذ بنظام التخطيط المركزى .. ولكن هذه الهروله لم تعط لمصر الفرصة الزمنية الكافية لتجرى التحرر الاقتصادى بشكل جيد يحقق اهدافها نتيجة للهرولة الشديدة فى التحرر ، فرغم اننا نسير فى اتجاه الخصخصة والتحول الى القطاع الخاص إلا اننا لانجد الوقت الكافى الذى يمكننا من الاستفادة القصوى من الاستثمارات الهائلة للقطاع العام لمصر كما اننا لم نأخذ ايضا الخطوات التى تمكننا من حسن استخدام هذه الاستثمارات .

ايضا مطلوب منا ان نهرول فى الوقت الذى لم نأخذ فيه الفرصة الكافية من الزمن لبناء القطاع الخاص المصرى مرة اخرى .. فمنذ عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٧ أممنا القطاع الخاص المصرى لاعتبارات نحترمها ونقدرها وحرمناه من تكوين تراكمات رأسمالية ، ولكن منذ عهد الرئيس حسنى مبارك بدأ القطاع الخاص المصرى العمل من جديد ولكنه يحتاج الى ١٠ سنوات لبناء تراكم رأس المال الخاص به وبسبب الهرولة الشديدة حرمنا كمصريين من الاستمرار فى بناء تراكمات رأس المال الخاص عندما اتجهنا الى التغيير ولم يعد لنا تراكمات رأسمالية تتيح لنا شراء شركات قطاع الاعمال العام .

لقد ذكر الرئيس مبارك ، ان الاولوية للقطاع الخاص المصرى ، وان الخصخصة لابد ان تتم عن طريق تحويل الشركات الى اسهم تطرح فى البورصة ، فلم يعد هناك مجال للاستثمار المباشر الذى يتيح شراء المصنع من بابه والمستثمر الاجنبى الان يتجه الى البورصة لشراء محفظة الاسهم .

واكد رئيس اتحاد الصناعات المصرية : ان كل الهيئات والمنظمات الدولية بدءا من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وانتهاء باتفاقية الجات والمعونات الاجنبية تعمل لصالح الدول الرأسمالية الكبرى ونحن لسنا ضد هذه المنظمات الدولية ولكننا نطالب بفهم شامل للقضايا الصناعية وان نراعى فى خطوات التنفيذ والبرامج الزمنية مايتناسب مع ظروف مصر .

○ د . ابراهيم فوزى
وزير الصناعة
واقتراح انشاء بنك

[تخفيض الديون ليس منحة]

وأضاف : ان تخفيض الديون لمصر ليس منحه من احد وقد انتزعته مصر بجدارة نتيجة لخطوات قامت بها بقيادة مبارك . ولذلك فعندما يتم الربط بين تخفيض الديون وبين القيام بخطوات اصلاح معينة فبالتأكيد نحن نتعرض للعبة شيطانية .

عندما نتحدث عن ربط الاستثمار الاجنبى فى مصر وتدفقه واستمرار كثير من الانشطة فبالتأكيد نحن نسير فى الاتجاهات المطلوبة بسرعة .

عندما سأل الصحفيون وزير التجارة الامريكى رون براون عن الاستثمارات الاجنبية وكيفية تقديم المساعدات لمصر .. أجاب :

الاسراع فى معدل الخصخصة سيساعد المستثمرين .

التنازل عما منحته لنا اتفاقيات الجات من السنوات العشر لتطبيق حقوق الملكية الفكرية .

سرعة الاندماج فى التكتلات

والان ماهو موقفنا ؟ أجاب محمد فريد خميس : نعترض على التوقيت وليس على المدأ فطريق الملكية الفكرية لنا فيها عشر سنوات بموجب اتفاقية الجات ، وحقوق الملكية الفكرية لو لم تطبق كما يجب وتأخذ وقتها الكافى الذى لايقل عن عشر سنوات يمكن ان تقتل صناعة الدواء المصرية .

وقد اعترض وزير التجارة الامريكى على العشر السنوات وقال انها فترة طويلة وهذا كلام خطير لان الذى لايستطيعون الحصول عليه عن طريق الجات يمكن ان يحصلوا عليه عن طريق الضغوط الاقتصادية . ولهذا فتلك الظروف وتلك الضغوط ناشئه عن تجنيد كافة المنظمات الدولية لتحقيق هدف واحد هو مصالحها .

○ التواصل مستمر بين قيادات الصناعة السابقة والحاضرة الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة الحالى فى حوار مع المهندس محمد عبدالوهاب وزير الصناعة السابق .

وقال محمد فريد خميس : نطلب من الحكومة التمسك بكل ماهو مشروع ومتاح لنا والا تتنازل عن حقوقنا .

الطلب الثانى : ان نسرع متكاتفين باحداث التنمية الاقتصادية فى مصر والا سوف نتحول الى « قرود تأتى للفرجه علينا » اذا لم ننم صناعتنا واقتصادنا وهذا لايتعارض مع الاتفاقيات الدولية .

وعن السوق الشرق اوسطية قال : فى كتاب لبيريز وبالتحديد من الصفحة رقم ٨٧ حتى اخر الكتاب يتحدث « بيريز » عن اقتصاد ودور مصر فى الشرق الاوسط على انه دور تافه ولذلك فالمطلوب هو تهميش دور مصر فى السوق الشرق اوسطية ونحن لن نقبل بتهميش دور مصر فكما قال الرئيس مبارك انه لايوجد سلام بدون مصر ولا توجد حرية فى المنطقة بدون مصر فلن توجد سوق شرق اوسطية ايضا بدون مصر .

والتساؤل الذى يفرض نفسه الان ماهو المطلوب لكى نسرع بمواجهه التحدى للصناعات المصرية ؟

اجاب : التحدى هو تحرير التجارة من حيث الاتفاقيات وبرامج الاصلاح الاقتصادى والجات ونحن كصناع مصر لنا منظور لرفع مستوى التنمية فى مصر لانه بعد الغاء الرسوم الجمركية سيتحول العالم الى قرية واحدة ولذلك فبعد انتهاء المزايا النسبية والتنافسية للصناعات ورفع الحواجز وثورة النقل والمواصلات والاتصالات .. ستكمن المزايا فى الانسان ، ولهذا فالعامل هو الميزة من حيث التدريب والقدرة على العمل والانتاج بتكلفة قليلة وكفاية انتاجية عالية وهذا هو التحدى الذى يواجهنا فالالات موجودة فى كل مكان فى العالم والفارق الوحيد هو الانسان الذى يعمل على هذه الالات وهو المتحكم فى تجميع كل عناصر الانتاج الاخرى ، كما ان الانسان هو المستهلك ايضا .

[طلبات صناع مصر]

لم يعد أمامنا الان سوى استيعاب حقائق التغييرات فى كافة مجالات التكنولوجيا والتطوير الحديث مازال لمحمد فريد خميس - نحن مقبلون على عالم معدل الاسراع والتغيير فى شهر فيه يعادل عشر سنوات من معدل التغيير فى الثمانينات .

ان التحدى الذى أمامنا الان هو هل نستطيع ان نحس توظيف الزمن المتاح لنا لحماية الصناعة المصرية حتى نعبر بحر الأمان لانه رغم مزايا الاستثمار فى مصر الا ان كل دول العالم تبحث عن المستثمرين فالسعودية مثلا تعطى دعما كبيرا يجذب المستثمرين واسرائيل تعطى ٣٨ ٪ منحه من رأس المال المستثمر لمن يقدم مشروعا معينا ، وحتى الدول الاوروبية تقدم ايضا الدعم الكافى لجذب المستثمرين ولهذا فالمزايا الاستثمارية لم تعد تكفى لجذب

○ د . ابو العيد
رئيس بنك التنمية الصناعية المصرى
طاولته بعض السهام

المستثمرين لان كل الدول تقدمها ، ومن ضمن المزايا التى نحصل عليها خارج مصر خفض ربع الفوائد أو ثلث الفوائد عند إقامة أى مشروع جديد وفى امريكا تتمثل المزايا بالنسبة للمشروعات الجديدة فى سندات معفاه من الضرائب ، وفى أوروبا يحصل المستثمر على خصم ٢٥ ٪ عند اقامة المشروعات الجديدة من البنوك .

وعن طلبات اتحاد صناع مصر قال محمد فريد خميس : لنا ثلاث مجموعات من المطالب بعضها تم تنفيذه مثل « السماح المؤقت » ولكن معدل تلبيه المطالب بطىء ويحتاج الى الاسراع .

المجموعة الاولى من المطالب تتمثل فى اننا لسنا ضد فتح باب الاستيراد ولا ضد تحرير الاقتصاد ولكننا نطالب بالحماية من المنافسة المكتافئة وغير العادلة والتى تأتى من ثلاث مصادر هى : -

التهريب الكامل او الجزئى .. ففئ اى شارع تجارى فى مصر نلاحظ وجود كميات كبيرة من الملابس الجاهزة المحظور استيرادها وهذا دليل على التهريب الكامل ، اما التهريب الجزئى فيتمثل فى الفواتير المضروبة ، واتحاد الصناعات استطاع عمل اسعار حكمية استرشادية للجمارك للسلع المستوردة .

والوسيلة الثانية للتهريب هى الدعم والدليل عليه ماحدث فى الولايات المتحدة الامريكية عندما وضعت غرامات على الياف البوليستر نسبتها ١٧ ٪ . ، كما يتمثل الدعم ايضا فى السلع التى تصنع فى بعض البلاد فى السجون كما يحدث فى الصين بجانب الدعم الذى يحدث فى السيارات سيئة السمعة غير المطابقة للمواصفات والتى سيؤدى الاستمرار فى استيرادها الى قتل صناعة السيارات المصرية .

وقد يكون الدعم ايضا مباشرا مثل الذى تقدمه الهند واندونيسيا لصادراتهما .

هناك ايضا سياسات الاغراق واكبر مثال له ماحدث لصناعة الدواجن المصرية التى تكلفت ٧ مليارات جنيه مصرى وقتلت لأن احد المسئولين قال ان ثمن الدجاجة فى فرنسا ارخص من ثمن الدجاجة فى مصر بنصف جنيه

نطالب الحكومة بحماية الصناعة المصرية من المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة ولن يستطيع احد ان يقول ان هذا مطلب غير عادل سواء من صندوق النقد الدولى او الهيئات الأخرى

أين أنبياء الخصخصة

المجموعة الثانية من المطالب تتمثل فى اننا سنلبى طلب الحكومة المصرية ونعمل على زيادة كميات التصدير ونوافق ايضا على المنافسة وعلى تخفيض الجمارك على السلع ولكننا فى نفس الوقت نطالب ان نعمل فى ظروف وعناصر تكلفة مماثلة للتى يعمل فيها المنافس الاجنبى الذى سوف يبيع منتجاته فى مصر او الذى سنقابله فى اى

الصناعة المصرية وتحديات المستقبل

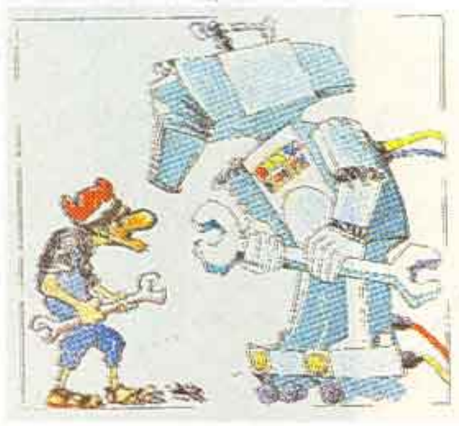

بلد آخر خارج مصر . والدليل على ذلك : فى بعض السلع تامة الصنع فى مصر تم عمل دراسات اتضح منها ان العبء الزائد من تكلفة الانتاج المصرى والعبء الاضافى الذى لايعود الى سوء وفشل العامل المصرى ولا الى عدم وجود تكنولوجيا متطورة وانما سببه قرارات ادارية من إدارات ووزارات مصر تتجاوز ١١ ٪ من تكلفة انتاج السلع .

مثال آخر : الاحتكار لخدمة الحاويات المصرية .. لماذا تحتكرها شركة قطاع عام .. اين انبياء الخصخصة من هذا ؟ هل يعقل ان رسوم الونش بهذه الشركة تصل الى ٢٢٠٠ جنيه فى حين ان رسومه فى ميناء هامبورج ٧٥ ماركا المانيا وحتى موانى امريكا تصل رسومه من مائة الى ١٢٠ دولار .

ايضا ضريبة المبيعات التى تصل الى ١٠ ٪ على الالات بجانب ١ ٪ رسم موانى على كافة واردات مصر ولم تستثن واردات الالات وقطع الغيار من هذا الرسم بالاضافة الى ان كل مسئول تحت كلمة مقابل خدمة يضع رسوما بدءا من الشرطة وانتهاء بالموانىء .

هذه هى الاعباء التى يطالب صناع مصر الحكومة برفعها عنهم .

والمجموعة الثالثة من المطالب تتمثل فى احتياجنا لقدر من السياسات ومن التحفيز للمستثمرين وللصناع ومنها خفض اسعار الفائدة خاصة وانه لايوجد بلد فى العالم اقام صناعة بدون الحصول على دعم لصناعته ويمكن ان يكون هذا الدعم غير مباشر مثل بعض الاعفاءات الضريبية لأن صناع مصر هم الذين سيقودون التاريخ وهم اصحاب المصلحة ويمكننا تحقيق ذلك عن طريق تكاتفنا مع بعضنا ولنا تجارب ناجحة مع الحكومة المصرية .. فقط علينا تنظيم صفوفنا وشرح اوضاعنا بدقة للحكومة وسوف نصل الى قرار سليم .

نريد من المفاوض المصرى ان يتشدد فى حقوقنا حتى لايؤخذ منا بيد ما يعطى لنا باليد الاخرى ، وصناع مصر يقبلون التحدى قادرون على التغير ومطلوب ان ننظر الى صناعتنا نظرة مختلفة تماما عن النظرة الى الصناعة فى ظل الجدران المرتفعة للحماية .

سلع التصدير

وعن الاختيار الأمثل لسلع التصدير قال رئيس اتحاد الصناعات : كل السلع الممكن انتاجها يمكن تصديرها ولكن مطلوب ان ننتج بحجم امثل من الانتاج ومن الضرورى ان يكون للتصميم واختياره ، القدرة والابتكار فيها ونحن كمصريين قادرون على ذلك .

ايضا ضرورة اختيار السلع التى لمصر فيها تاريخ يمكن ان نبنى عليه مثل صناعة الاثاث التقليدى وصناعة الجلود والاحذية وصناعة المنسوجات التى رغم ماتواجه الان من صعوبات ومشاكل الا انها من الصناعات الممكن النجاح فيها والمرشحة ايضا لتكون سلعة تصديرية .

الاقتصادى بارقة امل

وقال الدكتور كمال ابو العيد رئيس بنك التنمية الصناعية : وسط بحر السلبيات الذى تواجه الصناعة المصرية الا ان عصام رفعت رئيس تحرير الاهرام الاقتصادى فتح أمامنا بارقة أمل بتنظيمه لهذه الندوة

واضاف لابد من وجود دعم للصناعة لانها اساس تنمية وتقدم مصر فهل من المعقول ان يأخذ بنك التنمية الصناعية قروضا بفائدة

التغيير والتجويد هما مفتاح تقدم الصناعة

فى اطار هذه الندوة التى حضرها عدد من الرجال المشتغلين بامور الصناعة والاستثمار فى مصر جرت مجموعة من اللقاءات مع بعضهم حول اقامة الصناعة المصرية ..

مشروعات صناعية معفاة من الضرائب : ـ

كان اللقاء الأول مع د . محيى الدين الغريب رئيس هيئة الاستثمار حيث تحدث عن ما تم بالنسبه للتوجيهات التى ذكرها السيد الرئيس حسنى مبارك المتعلقه بالمشروعات الاستثمارية الجديدة التى يقدر راسمالها باقل من ٥ مليون جنيه فذكر ان عدد هذه المشروعات قد وصل الى ١٢٠ مشروع وهى بالدرجه الأولى فى مجال الصناعة . وتقوم الهئة بالعمل على تقديم كافة التسهيلات الممكنه مثل المساعده فى الحصول على ارض ، تقديم تسهيلات بالنسبه للمعاملات مع البنوك ، الكتابة للضرائب للحصول الى اعفاء ضريبى يصل لمدة عشر سنوات للمشروعات التى تقام فى المجتمعات والمناطق العمرانية الجديدة .

وتقدم الهيئة هذه التسهيلات فى حالة استيفاء الشرط الأساسى المتعلق بموقع اقامة المشروع الجديد او لابد ان تتوافر فى الموقع صفة الملاءمة لطبيعة المشروع كان يقام مشروع سياحى فى الأراضى المخصصة للسياحة او مشروع صناعى فى المجتمعات الجديدة .

وعن تاثير اتفاقية الجات على الصناعة المصرية اوضح د . الغريب ان هذه الاتفاقية تضع الصناعة المصرية فى تحد قوى مع الصناعة فى دول العالم المختلفة لأنها تفتح الباب تماما للمنافسة العالمية . فعلى سبيل المثال كانت لمصر حصة فى صادرات صناعة المنسوجات للولايات المتحدة الأمريكية . هذه الحصة الحالية تضمن لها قدر معين من الصادرات للسوق الأمريكى . ولكن عندما يكتمل تطبيق اتفاقية الجات فإن نظام الحصص سيتم الغاؤه وبالتالى ستصبح صناعة النسيج المصرية فى مواجهه سافره مفتوحه مع المنتجات المثيله امام دول العالم مما يضع هذه المنتجات امام تحدى صعب الأمر الذى يقتضى اعادة هيكلة الصناعة المصرية من الان بهدف رفع مستوى الانتاجية ، تخفيض التكاليف ، رفع مستوى الجوده والتنوع والتجويد .

ويضيف د . الغريب ان مصر حريصه على تطبيق التعريفة الجمركية المناسبة التى تساعد على حماية المنتج المحلى والمستهلك فى ان واحد الا انه لابد ان تشير الى انه بمقتضى اتفاقية الجات فإن العالم كله مضطر الى احداث تخفيض نسبى للتعريفة الجمركية لذا فإن المنتجات المصرية ستصبح فى مواجهة شرسة مع السلع المستوردة للسوق الداخلى . ولهذا فإنه من الضرورى بذل مزيد من الاهتمام لزيادة قدرة الصناعة المصرية على المنافسه ومن خلال تخفيض تكاليف الانتاج واعادة النظر فى السياسات المختلفة بالنسبة لأسعار الخامات وعناصر الطاقة مما يساعد الصناعة المحلية على المنافسة فى الداخل والخارج .

الجودة هى درع الأمان للصناعة :ـ

كان اللقاء الثانى مع السيد ويلى ديلفو المدير العام لاحدى الشركات

○ د . الغريب يطلب ١٥ ٪ ثم اعطيها للصانع بفائدة ١٨ ٪ رغم انه فى كل دولة يوجد بنك تنمية صناعية واحد يعطى قروضا بفائدة ٥ ٪ فقط .

ولذلك فانا ادعو اما الى الغاء بنك التنمية الصناعية بمصر او مساعدتنا على البقاء عن طريق ان تقدم الحكومة لنا وسيلة تساعدنا على دعم الصناعة المصرية دعما غير مباشر .

الأجنبية فى مصر والتى تهدف الى انتاج وتطوير وتسويق منتجات ذات جودة عالية . وقد اوضح السيد ديلفو ان فلسفة الشركة الاساسيه هى انتاج سلع على نفس المستوى من الجودة للسلع المماثلة التى تنتج فى دول اخرى وقد استطاعوا تحقيق هذا الهدف من خلال مصانعهم فى مدينة ٦ اكتوبر .

فى الوقت الحالى ، معظم ما تنتجه الشركة يستهلك فى السوق المحلى ولكن بدا التصدير للسعودية وبعض الدول الاخرى بعضها فى اوروبا .

وقد اكد السيد ديلفو على نقطتين هما : ـ

١ ـ ان الأسعار لابد وان تكون تنافسية حتى تستطيع ان تصدر لانك بالأساس تقوم بالتنافس مع منتجات مثيله ويكون عنصر السعر هو المحدد

٢ ـ ان تكون المنتجات ذات جودة مرتفعة .

اذا توافرت هاتان النقطتان فإن المنتجات ستكون قادرة على المنافسة ولن يكون هناك تأثير حاد لاتفاقيه كالجات وقد ضرب مثالا بالمنتجات التى تنتجه شركته فنظرا لكونها مطابقة للمواصفات العالميه فإنه لايوجد آثار سلبية تذكر لهذه الاتفاقية على صناعتهم .

ويضيف السيد ديلفو انه لابد من التاكد من ان البنيه الأساسيه من طرق ، مواصلات ، سفن .. الخ قائمة لتشجيع التصدير كما انه من الضرورى توفير كل التسهيلات الممكنة من قبل الحكومة لازالة كل المعوقات البيروقراطية التى تكبل التصدير .

كما يشير الى نقطه هامة تتفهمها الحكومة المصرية وهى ان تسعى لأن تقنع بعض الدول للتخفيض او رفع الجمارك على السلع المصرية المصدرة . فحتى اذا كانت هذه المنتجات المصريه هى الأرخص فإن مثل هذه الجمارك كفيل بزيادة قيمتها مما يفقدها ميزة هامة .

ويختم السيد ديلفو حديثة بتلخيص ما سبق فى ثلاث نقاط هى : ـ

١ ـ تحقيق الجودة .

٢ ـ تخفيض الأسعار .

٣ ـ الحصول على مساندة ومساعدة وتشجيع من الحكومة .

هذه النقاط الثلاث السابقه كفيله بإزالة كافة المعوقات امام المنتجات المصرية لتصبح قادرة على المنافسه العالمية .

التغيير هو نقطة البداية : ـ

ثم كان اللقاء بعد ذلك مع د .صالح خليل رئيس لجنة غزه ـ اريحا المنبسقه عن الغرفة التجارية الامريكية فى مصر . وهو يعتقد ان التغيير هو نقطة البدايه لتطوير الصناعة المصرية ويعرف التغيير بانه مجاراة الأوضاع الديناميكية او بمعنى اخر مسايرة التغيرات ويكون ذلك عن طريق عدد من الوسائل لعل اهمها : ـ

١ ـ استخدام التكنولوجيا الجديدة .

٢ ـ مراعاة مطابقة المقاييس والمواصفات العالمية مثل سلسلة ايزو ٩٠٠٠

٣ ـ الاعتماد على النفس فى تطوير وسائل الانتاج وتقليص التكلفة ورفع كفاءة المنتج . ويترتب على هذا استخدام الطاقات المعطلة كمراكز البحوث .

٤ ـ ادراك القطاع الخاص انه كما ان له حقوقا على المجتمع من دعم وحماية للمنتجات فإن عليه واجبات كتشجيع مراكز البحوث ، رفع مستوى العمل والعمالة . ويقال فى الولايات المتحده انه لاتوجد صناعة الا وكان هدفها الربح ولكن يجب ان لا يكون ذلك هو الهدف الوحيد . لذا فإنه من الضرورى استخدام جزء من الناتج فى رفع مستوى الأداء وذلك لكى يؤدى فى النهاية الى تحسين ظروف معيشة العامل . وان يسعى القطاع الخاص الى انه اذا توفر للعامل حياه مناسبة فإن انتاجيته ستزداد وبالتالى سيستفيد صاحب المشروع .

٥ ـ دور الحكومه فى هذا السياق هو تشجيع القطاع الخاص فى المضى قدما فى هذا الاتجاه كان تقوم مثلا بخصم كل مايصرفه القطاع الخاص فى تطوير المجتمع من الضرائب التى يتحملها .

٦ ـ خلق قاعدة شعبيه عريضه تستوعب كل هذه التغيرات لكى تساند الصناعة وذلك عن طريق تطوير نظام التعليم اساسا والاقتناع بان هذا التغير لمصلحتنا على المدى الطويل .

٧ ـ ان تخرج التوصيات التى تقدمها الندوات والملتقيات الفكرية الى خير النور والتنفيذ فهذه المناقشات ليست غايه فى حد ذاتها دائما هى مجرد تمهيد او فتح باب لرجال الصناعة للعمل .

٨ ـ اصدار تشريعات جديده تكون اكثر مرونه مع المستثمرين الأجانب عن طريق تفويض صلاحيات اتخاذ القرارت المختلفه بالصناعات الى مستويات ادنى .

وعن لجنة غزة اريحا التى يراسها د . صالح خليل اوضح ان هذه اللجنه انشئت بهدف توثيق التعاون التجارى ، الاقتصادى والصناعى بين رجال الاعمال المصريين والأمريكيين والفسطينيين لتطوير الضفه الغربية وقطاع غزة .

ولكى تقوم هذه اللجنه بتحقيق هدفها فإنها تسعى لاتاحه المعلومات الكافيه عن الأوضاع فى غزه والضفه الى جانب توفير معلومات عن رجال الاعمال المصريين الراغبين فى المشاركة فى تنمية تلك المنطقة بحيث تصبح امامهم فرصة مساوية مع المستثمرين الأجانب فى تنفيذ مشروعات تساهم فى تطوير منطقة الحكم الذاتى . كما ان هذه اللجنه ستقوم بترتيب زيارة لرجال الأعمال المصريين والأمريكيين لقطاع غزة والضفة للتعرف على فرص الاستثمار هذا الى جانب عقد ندوة دائره مستديره فى مصر تضم نخبه من دول العالم كممثلين من الجماعة الأوربية ، مصر ، الولايات المتحدة والفلسطين لمناقشة سبل الاستثمار .

وستقوم اللجنه بإصدار كتيب ارشادى عن الشركات المصريه التى ترغب فى التنمية ورجال الأعمال المصريون الراغبون فى التعامل .

مى طه خليل

ـ ويلى دلفو

ـ د . صالح خليل ابراهيم

المزيد من الاهتمام بزيادة قدرة الصناعة الوطنية

وقال عصام رمعت : الصناعة كمهنة تحتاج الى تمويل وهو اساس لها ويتكامل معها ولهذا يجب توفير كافة السبل لدعم الصناعة المصرية

وقال طلعت غبور : لابد من مراجعة التكلفة لكل الصناعات المصرية قبل التواجد فى المجتمع العالمى للصناعة ولابد ايضا من وجود الحماية للصناعة وان يتواجد الصناع المصريون فى نفس الظروف التى يتواجد فيها الصناع الاخرين فى العالم بجانب توفير الخامات الجيدة بأسعار وبفائدة تسمح للتنافس فى العالم خاصة وان العالم يتنافس الان على اساس حساب الاحتياطى من الخامات بالساعة ولذلك كان يجب على الحكومة قبل رفع الحماية عن الصناعة

الصناعة المصرية وتحديات المستقبل

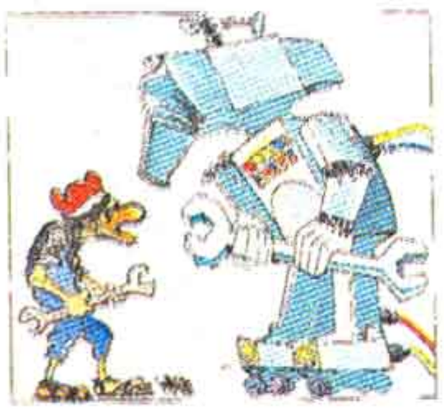

العمل لتمهيد الطريق للوصول الى الهدف السليم .

واضاف : أن الصناع يتعرضون لضغوط شديدة فمثلا فى صناعتى احتاج الى خامة الحديد وعدم انتظام الانتاج فى مصانع الحديد والصلب يعرض صناعتى للخطر ولذلك فلابد من العمل على توفير الخامات ذات المواصفات المطلوبة لمنتج جيد وفى وقت مناسب .

وعن ضريبة المبيعات قال انها فى كل دول العالم يتم تحصيلها على المنتج بعد بيعه من التاجر النهائى ، اما نحن فى مصر فتحصل ضريبة المبيعات وأنجمارك قبل بيع السلعة بـ ٤ شهور وهذه مشكلة تعوقنا عن المنافسة العالمية فى اسواق التصدير .

مليون دولار بدون فوائد

واكد طلعت غبور على امكانية تمويل المشروعات من بنك التنمية الصناعية بدون فوائد عن طريق القروض والمعونات التى تحصل عليها الحكومة ، وكان هذا يحدث بالفعل حين كانت الحكومة تعطى هذه الاموال الى البنوك نظير فائدة ٢ ٪ وقد حصلت العام الماضى على مليون دولار بدون فوائد .

وقال لقد سبق وان طالبت فى أحد المؤتمرات الحكومية بحل مشاكل الصناعة ومنها انشاء بنك يحصل على حصة من القروض التى تحصل عليها الدول بدون تكلفة ويتم توزيع هذه القروض على الصناع ليتواجدوا فى المجتمع الصناعى العالمى والمحلى وهذا دور الدولة لدعم الصناعة .

تضحية مالية من الحكومة

وقال محمد غانم : من السلبيات التى نعيشها استيرادنا لـ ٧٠ ٪ من المواد الغذائية التى نحتاجها وانخفاض انتاجية المحاصيل الزراعية .

واضاف : نتحدث عن اهمية التصدير ثم افاجأ كمصدر بعقبات عديدة ، ولذلك فأمام مشاكلنا الحالية اطالب بان نواجه تحديات الحاضر اولا وليس تحديات المستقبل وضرورة اعطائنا كصناع فرصة كافية لتثبيت صناعتنا لأنه كيف تنافس منتجاتنا فى الاسواق العالمية وهى مكبلة بالمشاكل ؟ .

ان مطالبنا كلها مطالب مالية : فلكى احسن مستوى الانتاج وجودته احتاج للمال ولكى اقلل التكلفة .. احتاج للمال ، ولذلك فلابد من تضحية مالية حتى ننتج سلعا جيدة تحقق ارباحا ، والدولة ايضا تحتاج لموارد مالية ولكن لابد من العمل على تغيير فكرنا الادارى . لأن الدولة عندما تحتاج الى موارد مالية تتجه الى الضرائب وتزيدها وتكون النتيجة هى توقف عمليات الانتاج والتصدير ويترتب على هذا الاستغناء عن العمالة وازدياد مشكلة البطالة

واكد محمد غانم ان مشاكل وسلبيات اتفاقية الجات عديدة ولابد لنا من الاتفاق مع صندوق النقد الدولى على اربعة بنود يجب وضعها فى الاعتبار

□ ان الاخلال بالتوسع فى الصناعة وعدم اعطائها الفرصة للنمو سيترتب عليه المزيد من البطالة .

□ عدم زيادة معدلات الصادرات والتوسع فى الاستيراد سيؤدى الى خلل فى ميزان المدفوعات اعتقد ان الحكومة غير مستعدة لتحمل اعبائه المالية

□ بالنسبة للخدمات وادخالها فى اتفاقية الجات ... من المحتمل ان

تأتى الجات وتسألنا لماذا تحتكر قناة السويس المرور فيها وهنا سوف تفقد مصر ايرادات القناة .

□ لابد من العمل على ضمان قدر معين من الدعم للزراعة والصناعة .

مازلت اصر على ان تحديات الحاضر اكثر اهمية من تحديات المستقبل .

تحديات المستقبل .. هى المخرج

وقد عقب عصام رفعت بقوله : الحاضر له مشاكله وكلنا ندور فى هذه الحلقة المفرغة للحاضر وربما تكون تحديات المستقبل هى المخرج لنا .

وقال طلعت الطرابيشى .. صحفى من جريدة الوفد : دور مصر هامشى فى السوق الشرق اوسطية لان دول الجوار وهى اسرائيل وفلسطين والاردن ولبنان وسوريا والتى ترتبط باسرائيل بعلاقات الجوار سيكون لها الدور الاقوى .

ايضا ١٠ ٪ فقط من شركات مصر .

هى التى تطبق مواصفات الا يزو ٩٠٠٠ ومعنى هذا ان صادراتنا ستبقى محلك سر وخاصة انهيار السوق السوفيتية اكبر سوق للصادرات المصرية ..

المعدل بطىء

وقال الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة والثروة المعدنية . الحديث يعبر عن مشاكل حقيقية ومطالب مشروعة وانا أوافق على كل ما قيل تقريبا ولكن القضية هى ان قدرة الحكومة على الحركة وخاصة فى المجال التمويلى محدودة وكل ما قيل يدور حول التكلفة .

ان الحركة بين الحكومة ورجال الصناعة تسير فى الاتجاه الصحيح ولكن المعدل بطىء ومع ذلك فكل ما أطلبه هو التفكير مع الحكومة للخروج من هذا الوضع لانه لو كانت الحكومة تملك الامكانيات المالية الفائضة لعملت مثلما تعمل الحكومات فى امريكا واوربا وكانت أعطت تمويلا منخفض الفائدة ولضحت التضحية المالية المطلوبة .

ان الظروف التى فرضتها اتفاقية الجات والدخول فى التنافس العالمى مفروضة على الصناع وعلى الحكومة ايضا وهى تعمل كل ما تستطيعه خاصة وانها مرتبطة ايضا بالحفاظ على صورتها بين الدول حتى تحصل على المنح والقروض .

ان تحدى الحاضر وتحدى المستقبل واحد ولا فرق بينهما والمطلوب وضع تصورات مشتركة بين الصناع والحكومة للوصول الى حلول مالية مناسبة وان تعطى البنوك تسهيلات اكثر للمنتج المحلى .

وبالنسبة لخدمات التصدير قال وزير الصناعة لماذا لا يقوم صناع مصر بشراء أحد البنوك المعروضة للبيع بدلا من انشاء بنك جديد والعمل فى المشروعات الناجحة التى تعطى عائدات سريعة .

وقال لو كان فى قدرة الحكومة الاستجابة لبعض الطلبات المالية لاستجابت لها خاصة وان هذه الطلبات لها صفة الاستمرارية .

ان الحكومة عليها اعباء كبيرة مثل توفير الغذاء والخدمات الاساسية ومقاومة الارهاب بالاضافة الى انها متورطة .

ايضا فى النظم الدولية المفروضة عليها وعلى الصناع ايضا .

واقترح وزير الصناعة أخذ عهد على كل فرد فى مجال الصناعة ان يعطى ويدعم المنتجات المحلية والصناعة المحلية ويميزها عما سواها وان يضع الصناع ايديهم فى يد الحكومة لزيادة الانتاج .

ومطالبتها بالحصول على دعم للصناعة المحلية من المنح التى تحصل عليها .

وعقب عصام رفعت قائلا : ان العلاقة بين الجهاز المصرفى المصرى وبين الصناعة تحتاج الى اعادة صياغة ولابد من التنسيق بين اتحاد الصناعات واتحاد البنوك وسوف يتم تنظيم ندوة عن هذا الموضوع فى مارس القادم باذن الله ..

طرح الأسهم فى البورصة

وقال محمد فريد خميس : صناع مصر يطالبون الحكومة بوقف بيع المشروعات فى مصر تسليم مفتاح وان تتم عمليات البيع فى صورة اسهم يتم طرحها فى البورصة بنظام يسمح للعاملين بشراء نسبة تتراوح بين ١٠٪ ١٥٪ بتمويل من البنوك المصرية التى بها مليارات الجنيهات بالاضافة الى ان طرح الاسهم فى البورصة سيؤدى ايضا الى مجىء المستثمرين الاجانب للاستثمار فى مصر ولهذا فمطلوب احياء وظيفة البورصة فى مصر حتى ولو استدعى الامر احضار خبراء من الخارج لاعادة تنظيم سوق المال فى مصر .

نطالب الحكومة ايضا باعادة النظر فى كافة الاعباء التى يتحملها الصانع المصرى ولا يتحملها الصانع الاجنبى وخاصة الأعباء الادارية التى يتحملها الصانع المصرى ولا يتحملها الصانع الاجنبى .

وبالنسبة للعهد الذى يقترحه وزير الصناعة قال رئيس اتحاد الصناعات المصرية نحن نعطى له هذا العهد ولكن لقد ان الاوان فى ظل الحكومة الجديدة بعدم السماح بصفقات تسليم المشروعات تسليم مفتاح ونطالب وزير الصناعة بهذا المطلب امام العهد الذى يطلبه .

وقال لابد من عمل حملة اعلامية مكثفة لاعادة تعبير اشترى صناعة مصرية لتوفر وظيفة لابنك .

اطالب الحكومة التى بذلت جهدا كبيرا فى خطة تعمير سيناء بأن تطرح هذه الخطة على رجال الأعمال لدراستها خاصة وأن سيناء هى المدخل الاستراتيجى لمصر .

نبيع للعمال ام للمستثمرين

وعقب الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة قائلا : بيع الشركات وارد فى سياسة الحكومة ولكن الاختلاف هو هل نبدأ بالبيع للافراد اولا ام للمستثمرين ؟ وعائد الشركات حاليا ضعيف جدا ، لكن لو تم الاتفاق مع احدى الشركات الاجنبية على شراء الاسهم اولا ففى هذه الحالة ستختلف الحالة ويرتفع سعر السهم كثيرا ولكن لو باعت الحكومة ١٠٪ من اسهم الشركات للعاملين اولا فلن تستطيع المساومة مع الشركات الاجنبية للحصول على سعر مرتفع للاسهم خاصة وهم يأتون للشراء ولديهم كافة المعلومات عن الاسهم التى يريدون شراءها .

وأكد ان الحكومة ليست ضد بيع الاسهم للمصريين ولكنها تتبع سياسة تمكنها من تعظيم عائدات بيع أسهم الشركات

وعن دور الحكومة : قال الحكومة موقفها اصعب من موقف القطاع الخاص وهى تضطر الى بيع شركات بنظام تسليم المفتاح لاحتياجها الى تنمية المشروعات الاساسية خاصة وان المنظمات الدولية التى تعطيها القروض تطالبها بالسماح بالمنافسة الحرة للسلع اى دخول الشركات الاجنبية لكن لو استطاعت الصناعة المصرية الحصول على قروض من البنوك المصرية وتحقيق ارباح ففى هذه الحالة لن تطلب الحكومة المعونات الاجنبية ولذلك فالقضية ليست هى تخلف الحكومة عن اداء دورها ولكن الزمن تغير ولم يعد فى يدنا تلك الاوراق القوية التى كانت معنا فى الماضى .

ان الحكومة تقدم كل ما نستطيع تقديمة ولابد ان نقتنع كلنا بهذا وبأنها تقوم بدورها كاملا .

الجلسة الختامية

وكانت الجلسة الختامية للملتقى الفكرى الاول لرجال الصناعة عن المواصفات القياسية والصناعية وقد راس هذه الجلسة الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة والمتحدث الرئيسى فيها هو الدكتور محمد هلال رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية للتوحيد القياسى وجودة الانتاج الذى قال :

لقد ادرك العالم والمؤسسات المعنية بالانشطة الاقتصادية وبيوت الخبرة والتجارة والمال أن النظام الاقتصادى العالمى الجديد .. لابد وان يقوم على اساس تطبيق واع ونظام موحد لأصول ونظم التوحيد القياسى .. هذه النظم التى تقوم بدورها على تحديث وتطوير المواصفات والمعايرات ومنظومة ادارة الجودة الشاملة .. وكذا الاعتراف والاعتماد والتفويض المتبادل بين المؤسسات المعنية بأمور التوحيد القياسى على المستوى القومى والاقليمى والدولى .

واضاف طالما أن هذا النظام اصبح فى شكله ومضمونه دوليا وحاكما للأنشطة الاقتصادية صناعية كانت او تجارية او خدمية فانه من البديهى ان تخضع هذه الأنشطة الى معايير وقواعد ومراجعة دولية من خلال جهات وطنية ودولية معتمدة ، حتى يكون الاعتماد لنتائج أعمالها معترفا به على المستوى الدولى وليس المحلى فقط .. تأكيدا لجودة ادارة واداء المنشأة الاقتصادية وبالتالى تأكيدا لجودة المنتج والانتاج .. وتيسيرا للتعاملات التجارية دون حاجة الى مراجعة أو تعارض مع القواعد الدولية .

والمتتبع لتاريخ المواصفات والصناعة يلاحظ ان المواصفات القياسية كانت من أجل انتاج موحد وقياسى لتسهيل التبادلية للخامات والسلع وقطع الغيار والمكونات والمنتجات ايضا وكان المعيار الحاكم لكل منشأه صناعية هو مدى مطابقة منتجاتها للمواصفات القياسية .. وتعاظم دور مسؤولى الرقابة على جودة المنتجات ومكاتب التفتيش الدولية فى حالة التعاملات بين المورد والمستورد وخاصة بين

دولة واخرى .. كل ذلك فى اطار نظام اقتصادى مستقر او شبه مستقر.

والتاريخ المعاصر والذى نعيشه اليوم يشهد فترة غير مسبوقه من تاريخ التطور الأنسانى حيث تتلاحق التغيرات والتحولات وتتصاعد قوى التغيير فى مواطن كثيرة من العالم وتتبدل الأوضاع بسرعة متناهية وتشمل تلك المتغيرات والتحولات كل شىء يمكن أن يصل اليه التغيير .. سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا .

فالنظم والهياكل السياسية المجتمعة تتهاوى وتتبدل اوضاعها بسرعة لايتخيلها أكثر المتفائلين ، كذلك فان النظم والعلاقات الاقتصادية والقوى الانتاجية الرئيسية فى العالم تعيش فى حالة من الديناميكية والتطور السريع .. الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، مجموعة النمور الاسيوية التى يتزايد عددها ، مجموعة دول القاره الاوربية ، وأخيرا مجموع الدول الامريكية .... وعلى الجانب الاخر دول نامية أو فى طريقها الى النمو وفجوة اقتصادية ـ اجتماعية تتسع وتتسع مع مرور الأيام .

واضاف الدكتور محمد هلال أن ابداعات تكنولوجية هائلة وثورات وطفرات علمية وتكنولوجية ومعلوماتيه تجدد حيوية وطاقات الانتاج والمجتمع والبشرية فى ان واحد وقد انعكس ذلك على النظام الاقتصادى الاجتماعى العالمى الجديد .

ولقد حاول العالم النامى أن يضع ميثاق عمل دولى لنقل وتطويع التكنولوجيا بين الدول كمحاولة لتعميم الفائدة من عوائد التكنولوجيا .. ولايجاد علاقات متوازنه بين القيود والمحاذير والضمانات التى تحكم العلاقة بين حائزى التكنولوجيا وصاحب الرفض وطالبى الترخيص .. ودار الحوار فى جميع المنظمات الدولية المعنية بالأنشطة المختلفة للاقتصاد والتنمية والتجارة والصناعة والملكية الصناعية والفكرية والمعنية بحماية براءات الاختراع والنماذج الصناعية والمواصفات والمقاييس والجودة كما نشطت المؤسسات العالمية المعنية بالادارة والبحوث والتطوير والابتكار والاختراع والتنبؤ والمستقبليات ..

وقد هدأ الحوار أو كاد يهدأ ولكن ملامح النظام الاقتصادى العالمى الجديد انضحت أو كادت تتضح من خلال نتائج أعمال جولة طوكيو وجولة اوروجواى .. وجولات أخرى .. وكذا اعلان المجموعة الاوروبية لاستراتيجية المرحلة القادمة .. وما أعلنته مجموعة الدول الامريكية كذلك واليابان ومجموعة الشرق الاقصى .. وكلها تستهدف ضمن ما تستهدفه .. اقتصادا حرا يقوم على المنافسه الحرة ، وضمانات تؤكد ان القواعد والمعايير الفنية التى يتم اتخاذها لاسباب أمنيه أو صحية أو بيئية ينبغى الا تشكل عقبات ضرورية للتجارة ، وخاصة من حيث طرق التصنيع والانتاج ذات الاهمية المتزايدة فى التجارة الدولية . ويلاحظ التركيز فى نصوص أحكام ومواد مشروع اى من الاتفاقات المعنية لهذا الامر ينصب على الاجهزة الحكومية للدول ومن بينها أجهزة التوحيد القياسى والاجراءات المعنية بالمواصفات وأعمال التقييم بهذه المطابقة للمواصفات والقواعد الفنية والتى ينبغى الا تكون تقيدية للتجارة .. ومع ضرورة شرح مبررات المخالفة لهذه القواعد ... واجراءات التقييم بهدف المطالبة .

كما تضمنت نصوص المشروعات المطروحة أيضا والمعنيه بالتوحيد القياسى (المواصفات) الواجب تطبيقها من الأجهزة الحكومية على سبيل المثال وليس الحصر :

متطلبات المنتج الفنيه وتعنى تحديد القواعد استنادا الى متطلبات (اشتراطات) المنتج من حيث الاداء بدلا من التصميم أو الخصائص الوصفية ،

أن هذه القواعد الفنيه لايجب الابقاء عليها اذا لم تعد الظروف والاهداف التى أدت الى اتخاذها موجوده أو اذا كانت الظروف المتغيره أو الاهداف يمكن مقابلتها بأسلوب أقل تقييدا للتجارة .

كما يتعين على أطراف الاتفاق استخدام المعايير الدولية أو الاجزاء المناسبة منها كأساس للقواعد الفنية الا اذا كانت هذه المعايير غير فعالة أو غير مناسبة مع ضرورة شرح الاسباب .

اعداد وتطبيق اجراءات تقدير المطابقة بهدف اتاحة الفرصة لدخول منتجات الدول الاخرى بشروط لاتقل تفضيلا عن تلك التى تمنح لموردى المنتجات المماثلة ذات المنشأة المحلى أو المنتجة فى اى دولة أخرى .

فى حالة تغيير أو تعديل مواصفة سلعة يتم نشر اعلان عن ذلك فى وقت مبكر تستطيع معه الاطراف المعنية التعرف عليه والتعامل مع هذا التغير ، مع اتاحة فاصل زمنى مناسب بين نشر الاسباب المتعلقة بتغيير المواصفة أو اجراءات تقدير المطابقة وتوقيت التطبيق لهذا التعديل وذلك لاتاحة الفرصة أمام المنتجين فى الدول المصدرة لمواءمة منتجاتهم أو طرق انتاجهم لمتطلبات الدولة المستوردة .

فى حالة عدم وجود توصية أو مواصفة مناسبة من جهة دولية

الصناعة المصرية وتحديات المستقبل

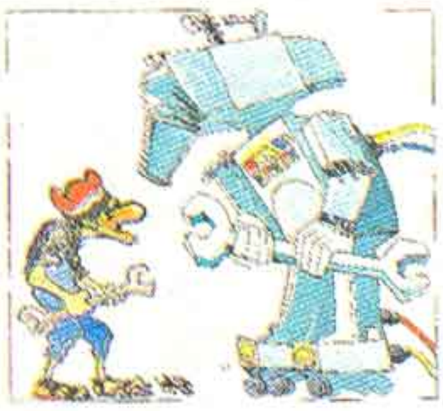

للمواصفات القياسية أو اذا كان مضمون مضمون اجراء مقترح لتقدير مطابقة السلع للقواعد والمعايير الدولية غير متفق مع توصية الجهة الحكومية .. وعندما يكون لهذا الاجراء (التوصية ، المواصفة) تأثير محتمل مع تجارة أطراف أخرى فانه يتعين أيضا الاعلان والاعلام والاخطار مع نبذه عن أسبابه والهدف منه .

وقال رئيس هيئة التوحيد القياسى وجودة الانتاج : توجد بنود أخرى تشمل :

اعتراف الاجهزة الحكومية المعنية بالمواصفات والمطابقة بنتائج اجراءات تقدير المطابقة ويفضل التوصيل الى تفاهم مرضى فيما يتعلق بالكفاءه الفنيه المناسبة أو التوصل الى اتفاقية اعتراف متبادل بنتائج اجراءات تقدير المطابقة .

عدم قيام اجهزة الحكم المحلى أو اى أجهزة أخرى (حكومية أو غير حكومية) بأعمال المطابقة دون اعتماد من الاجهزة الحكومية المركزية بحكم قانون وقرار انشائها .

لابد وأن تتخذ الدولة نظاما دوليا لتقدير المطابقة وعلى أن تصبح عضوا فيه أو تشترك فى انظمة دولية أو اقليمية .

ينبغى انشاء مراكز استفسار بالاجهزة الحكومية المركزية المعنية (أجهزة المواصفات القياسية القومية) للرد على أسئلة الدول الاخرى وتقديم المستندات المتعلقة بالمواصفات والمعايير والقواعد الفنية المطبقة أو المقترحة واجراءات تقدير المطابقة المعمول بها او المقترحة .

..... الخ .

وتأكيدا لهذا الاتجاه العالمى نشطت الاجهزة المعنية بالتوحيد القياسى فى الدول فى العالم والريادة (بشكل ملحوظ للدول المتقدمة) .. نشطت فى مراجعة وتطوير وتحديث التوصيات والقواعد الفنية والمواصفات والمعايير القياسية للمنتجات وطرق الاختبار ، كما سعت مجموعات الدول فى تكتلات اقليمى وأكثر من اقليمية (على مستوى القارة كلها كما هو الحال فى قارة أوروبا) فى توحيد هذه القواعد والمواصفات والمعايير القياسية انطلاقا نحو نظام اقتصادى قوى يقوم على مواصفة قياسية وقواعد فنية موحدة للسلع والمنتجات من أجل منتجات ذات جودة عالية وتيسيرا للتجاره وحركة السلع والمنتجات بين الدول .. الأمر الذى أدى بالمجموعة الاوربية ان تكلف اللجنة الاوروبية للمواصفات gen والاخرى المعنية بالمواصفات الكهربية genelec لمراجعة المواصفات الدولية الصادرة عن الايزو وكذا المواصفات الصادرة عن الدول الاوربية كل على حده ... لتخرج من كل هذا بمواصفات وقواعد وتوصيات أوربية موحدة كبداية ومطلب رئيسى لتحقيق الوحدة الاقتصادية.

وعلى الصعيد الدولى سارعت المنظمة العالمية للمواصفات (من خلال لجانها الفنية) باقرار برنامج للمراجعة والتحديث والاضافة لمواصفاتها ثم انطلقت نحو اضافة وتدعيم بعدا جديدا لنشاطها .. فى مجال مواصفات النظم فخرجت سلسه مواصفات ال الايزو ٩٠٠٠ الى العالم ولتضيف الى النظام الاقتصادى العالمى الجديد عنصر من أهم وأخطر العناصر الحاكه فى عالم الصناعة والتجارة والمنافسة والتسويق ، بل انها اضافت الى الاجهزة الحكومية بعدا استراتيجيا جديدا فى مهامها ووظائفها ومسؤوليتها ونشاطها . وتعتبر هذه المواصفات بمثابة عدد من المتطلبات ينبغى استيفاؤها لتؤكد جودة

ودقة وارتقاء أداء المنظمة فيما تقوم به من أعمال وأنشطة فنيه وادارية ومالية .

ومن اليابان ... تأكد أهمية تطبيق نظام ادارة الجودة الشاملة .. ذلك النظام الذى يعتبر بمثابه سر التقدم الصناعى والاقتصادى لليابان ، ذلك النظام الامريكى الأصل ولكن تطبيقه وتطويره ثم بالمنشات الاقتصادية اليابانية صناعية كانت أو خدمية . ويقوم هذا النظام على مبادىء ومفاهيم معنيه ونظام ادارة شامل متطور ويستهدف الوفاء بمتطلبات بل توقعات الزبـون والمستهلك والمستفيدين بشكل عام .. ويجرى حاليا وضع هذا المفهوم فى اطار مواصفة قياسية لتكون بنودها مقيسه فيمكن اختبار وقياس أدائها .. والتأكد من احداث التطبيق الحضارى لمفاهيمها . لتضيف الى مواصفات النظم عناصر جديدة هى جزء من حضاره العصر : البيئة ، السلامة والأمن والأمان ، التطوير والتجويد التنمية البشرية ، وقال ... لم تعد الصناعة .. من خلال :

فرق ومجموعات عمل يتم تدريبها وتنميتها بشكل مستمر . وعمليات محددة خطواتها ومنهج ادائها .. تتم دون اخطاء من أول مره ترشيدا للطاقة والمستلزمات والوقت ، وتقليلا للفاقد وخفضا للتكلفة .

واجراءات تصحيحية تطوير وتطوير مستمر .. رفعا لكفاءة الاداء والانتاج والانتاجية بجانب .

احساس بالتكلفة .. تكلفة القرار .. وكل أنواع التكلفة وعناصرها ، واحساسا بالسوق والتسويق والمنافسة ، واحساسا وتطبيقا لمفهوم الجودة الشاملة ، وعوده الى نظم الادارة والصناعة والتجارة وأصول علومها وممارستها ، وانحسار دور التفتيش والرقابة .

ولم تترك المواصفات القياسية مجالا فى اطار الصناعة والعمليات والمعاملات بين الاطراف الا وقد طرقته .. وبالتالى فالمواصفات بالنسبة للصناعة لغة لها أبجديتها وقواعدها واحكامها ومجالاتها الدولية ـ القومية فى ان واحد ولابد من العلم والالمام بها لتقليل أى انحراف أو تحريف .. وخاصة فى ظل نظام اقتصادى عالمى حر ومفتوح سوف يحكمه تشريع وقواعد دوليه